



# أوراق الشرق الأوسط

المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

National Center For Middle East Studies

## الأمن في الخليج وتأثيره على الأمن القومي العربي

إمّان العبد

القرار ١٧٦٩ وآفاق عملية  
التسوية في دارفور

# المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

منظمة غير حكومية لا تهدف للربح خاضعة للقانون

رقم ٨٤ الصادر عام ٢٠٠٢.

تأسست عام ١٩٨٩ للقيام بالدراسات السياسية

والاقتصادية والإستراتيجية والعلمية.

أوراق الشرق الأوسط

ساحة مفتوحة أمام جميع التيارات الفكرية والمقالات



العنوان : ١ شارع قصر النيل- القاهرة الدور الثاني- تليفون : ٢٥٧٧٠٠٤١ - ٢٥٧٧٠٠٤٢

فاكس: ٢٥٧٧٠٠٦٣ ص.ب: ١٨ باب اللوق بالقاهرة - رقم بريدي : ١١٥١٣

E-mail: [Ncmes2010@yahoo.com](mailto:Ncmes2010@yahoo.com)

## المحتويات

- افتتاحية العدد ..... أ.د/ محمد محمد شفيق ١
- برنامج ضبط التسليح والأمن الإقليمي
- \* إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي ..... د/ محمد السعيد إدريس ٣
- \* مستقبل الأوضاع في العراق والأمن في الخليج ..... محمد مجاهد الزيات ٥١
- \* الوفورات النفطية ومستقبل الاقتصادات الخليجية ..... أحمد السيد النجار ٧٩
- \* تجربة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ..... مجدي صبحي رزق ١١٩
- \* مجلس التعاون الخليجي في العقد الثالث نظرة وتقييم ... سامح راشد ١٤٧
- \* الأمن المائي في الخليج العربي في عالم متغير ..... د/ محمد سلمان ١٨٩
- \* الأبعاد الإستراتيجية والأمنية ..... د/ نورهان الشيخ ٢٣٤
- \* الأوضاع الديموغرافية والاجتماعية في الخليج ..... محمد عز العرب ٢٥٧
- برنامج دراسات السودان ودول حوض النيل
- \* القرار ١٧٦٩ وآفاق عملية التسوية في إقليم دارفور ..... أحمد ابراهيم محمود ٣٠٠
- \* الحركات المسلحة في ارفور ..... هاني رسلان ٣١١
- \* ورشة عمل حول القرار ١٧٦٩ وتأثيراته علي التسوية  
في دارفور ..... ٣٣٢
- الشرق الأوسط في مراكز الأبحاث
- \* تخطيط سياسات الشعب اليهودي ٢٠٠٧ ..... د. طارق فهمي ٣٣٩

## الأبعاد الإستراتيجية والأمنية

### للسياسة الروسية في منطقة الخليج

الدكتورة/ نورهان الشيخ

أستاذ مساعد العلوم السياسية

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

## الأبعاد الإستراتيجية والأمنية للسياسة الروسية في منطقة الخليج

د. نورهان الشيخ

يعود الاهتمام الروسي بمنطقة الخليج إلى نهاية القرن التاسع عشر في عهد روسيا القيصرية في إطار السياسة الروسية آنذاك والساعية للوصول إلى "المياه الدفيئة" في الجنوب على حساب النفوذ العثماني. واتخذ هذا الاهتمام طابعاً رسمياً عام ١٩٢٤ عندما افتتح الإتحاد السوفيتي قنصلية له في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وكان الإتحاد السوفيتي أول دولة تعترف بالمملكة العربية السعودية وذلك في ١٦ فبراير عام ١٩٢٦. وتمّ في عام ١٩٣٠ افتتاح السفارة السوفيتية في جدة، أعقب ذلك زيارة الملك فيصل بن عبد العزيز إلى موسكو عام ١٩٣٢. ثم توقفت العلاقات بين البلدين على مدى عقود منذ عام ١٩٣٨ حتى استؤنفت عام ١٩٩٠.

وقد ظلت العلاقات السوفيتية الخليجية محدودة وضعيفة لأسباب سياسية وأيديولوجية حتى انهيار الإتحاد السوفيتي، وذلك باستثناء إقامة الكويت علاقات دبلوماسية مع موسكو عام ١٩٦٣.

ومع وصول جورباتشوف إلى السلطة عام ١٩٨٥ وانفتاحه على الغرب وحلفائه بما في ذلك منطقة الخليج أُقيمت علاقات دبلوماسية رسمية بين الاتحاد السوفيتي وكل من سلطنة عمان والإمارات عام ١٩٨٥، وقطر عام ١٩٨٨، والبحرين عام ١٩٩١.

وعقب انهيار الإتحاد السوفيتي في ديسمبر ١٩٩١ وتحول روسيا إلى اقتصاد السوق، أبدت روسيا اهتماماً خاصاً بتطوير علاقاتها مع دول الخليج وذلك بهدف جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في روسيا، وفتح الأسواق الخليجية للأسلحة والمعدات العسكرية الروسية.

فقامت موسكو بتكثيف اتصالاتها عالية المستوى بدول الخليج خلال السنوات الأولى من التسعينات. ولكن رغم الجهود الروسية المبذولة لتطوير العلاقات مع دول الخليج ظلت هذه العلاقات أقل بكثير من المستوى الذي تريده وتسعى إليه روسيا.

فقد أدى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي اعتصر روسيا طوال حقبة التسعينات والتخوف من المجازفة، وعدم الثقة في السوق الروسية، وضعف خبرة التعامل معها إلى إحجام المستثمرين ورجال الأعمال الخليجيين عن الاستثمار فيها، كما كان الانهيار الذي شهدته المؤسسة العسكرية الروسية والصناعات المرتبطة بها أمراً حال دون اتجاه دول الخليج لتتوسع مصادر تسليحها وإبرام صفقات تسليح بها مع روسيا. فقد ساد الاعتقاد بأن روسيا تشهد مرحلة من التدهور الحاد انهارت فيها مؤسسات الدولة واستشرى الفساد وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتراجع الدور الروسي دولياً وإقليمياً إلى حد أفقد روسيا نفوذها حتى في

منطقة كومنولث الدول المستقلة التي هي مجالها الحيوي وأكثر المناطق  
مساساً بأمنها القومي.

ومنذ توليه السلطة مطلع عام ٢٠٠٠، بدأ الرئيس الروسي فلاديمير  
بوتين إستراتيجية لإعادة البناء الداخلي والنهوض بالقدرات الشاملة لروسيا،  
واستعادة مكانة روسيا دولياً وإقليمياً، واستطاع تحقيق ما يمكن وصفه  
بالطفرات، وذلك بالنظر إلى الإنجاز المتحقق مقارنة بمحدودية الفترة الزمنية  
التي تم خلالها. فبعد أن كادت روسيا تعلن إفلاسها كدولة خلال الأزمة  
الاقتصادية التي واجهتها في أغسطس ١٩٩٨، شهدت روسيا درجات  
متزايدة من الانتعاش الاقتصادي، وصل إلى حد الطفرة حيث حقق الاقتصاد  
الروسي معدل نمو بلغ ٦,٥% سنوياً على الأقل منذ عام ٢٠٠٣، وفائضاً  
في الميزان التجاري بلغ ١٤٠,٦٥٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦، كما بلغ  
احتياطي روسيا من الذهب والعملات الصعبة ٣٠٩,٥ مليار دولار في  
فبراير ٢٠٠٧ لتقترب بذلك من ثاني أكبر احتياطي عالمي، وأصبح الروبل  
الروسي منذ صيف ٢٠٠٦ عملة قابلة للتحويل.

على صعيد آخر استطاع بوتين بتواضعه ومرونته وتقبله للآخرين،  
أن يجعل من نفسه رمزاً للحلول الوسط، وأن يفتح حواراً مع القوى السياسية  
المختلفة، ويوجد لغة مشتركة مع الشيوعيين والقوميين دون التخلي عن  
العلاقات الوثيقة مع الاتجاه اليميني الليبرالي، مما أدى إلى قدر كبير من  
التفاهم والتوافق بين الرئيس والبرلمان (الدوما) ودرجة عالية من الاستقرار  
السياسي لم تشهدها روسيا منذ السبعينات. ومع حصول حزب "روسيا  
الموحدة" الموالي لبوتين على ٣٨% من مقاعد الدوما في الانتخابات  
البرلمانية لعام ٢٠٠٣ أصبح هذا التوافق أمراً مؤكداً، من ناحية أخرى،

استطاع بوتين استعادة هبة الحكومة المركزية وقبضتها وسلب حكام الأقاليم ما اغتصبوه من سلطات خلال حكم الرئيس السابق بوريس يلتسين.

كذلك حظيت المؤسسة العسكرية باهتمام وتطوير ملحوظ، فتم دفع مرتبات الضباط والجنود المتأخرة لسنوات، وتم البدء في تكوين جيش محترف من المتطوعين ليتحول الجيش الروسي بالكامل إلى جيش محترف بحلول عام ٢٠١٣، كما تمّ الاهتمام على نحو خاص بتطوير الصناعات العسكرية، ليس فقط للارتقاء بالقدرات العسكرية لروسيا، ولكن لزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح.

وقد كان ذلك وراء نجاح روسيا في تطوير تكنولوجيا للصواريخ ذاتية الدفع (الباليستية) قادرة على اختراق أي نظام دفاعي بما في ذلك الدرع الصاروخي الأمريكي المزمع إنشائه، حيث أجريت أول تجربة ناجحة للصاروخ توبول-إم (إس إس -٢م١٢) في أبريل ٢٠٠٤. كذلك، نجحت روسيا في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للسلاح في العالم ٦،١٢٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥ وفقاً للتقديرات الروسية المعلنة (٧ مليارات دولار وفقاً لتقديرات هيئة البحوث في الكونجرس الأمريكي)، بعد أن تراجعت للمرتبة الرابعة بعد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال التسعينات. كما تمّ تخصيص أكثر من ١٧١ مليار روبل لتطوير البرامج الفضائية حتى عام ٢٠١٠، ويتضمن ذلك إطلاق عدد من الأقمار الصناعية في إطار منظومة "جلوناس" الروسية العالمية للملاحة الفضائية والتي تضم ١٤ قمراً صناعياً لتأمين تغطية هذه المنظومة لجميع أراضي البلاد، هذا إلى جانب تطوير البرنامج الفضائي الفيدرالي.

هذه النهضة وما تتمتع به روسيا من استقرار سياسي وانتعاش اقتصادي واضح أدى إلى تفعيل ملحوظ في سياستها الخارجية، وذلك بعد فترة ليست بالقصيرة من التخبط والسكون. فقد نجح بوتين في استعادة مكانة روسيا في مصاف القوى الكبرى" كما أعلن عند توليه السلطة. فحصلت روسيا على العضوية الكاملة في مجموعة الدول الصناعية الكبرى لنتحول بذلك إلى مجموعة الثمانية في يونيو ٢٠٠٢، والتي تولت روسيا رئاستها واستضافت قمتها عام ٢٠٠٦.

وهي على وشك الانضمام لمنظمة التجارة العالمية بعد أن وقعت الاتفاقات المؤهلة لذلك مع ٥٦ دولة من أصل ٥٨ دولة ولم يتبقى سوى الولايات المتحدة وكولومبيا.

كما عادت روسيا لتلعب دوراً وتتخذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية يحكمها في ذلك مصالحها الوطنية، ورؤية تقوم على التعاون وليس التنافس والمواجهة مع الولايات المتحدة كما كان الحال في ظل الاتحاد السوفيتي، ولا التبعية كما كان الحال في فترة الرئيس يلتسين، الأمر الذي يعيد للأذهان الدور الروسي في إطار روسيا القيصرية ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر، حيث كانت روسيا إحدى الدول "الأوربية" الفاعلة في النظام الدولي، ويحكم سياستها الخارجية الاعتبارات المصلحية مع إعطاء الأولوية لمحيطها الإقليمي المباشر، والعزوف عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول خارج المنظومة القيصرية.

وقد كان نجاح بوتين في ترتيب البيت الروسي من الداخل وتأكيد مكانة روسيا دولياً عاملاً أساسياً وراء توافد العديد من الزعماء العرب على موسكو لبحث التعاون المشترك وسبل الاستفادة من الإمكانيات والتكنولوجيا

الروسية المتاحة، وأبرزها من منطقة الخليج زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني لروسيا في ديسمبر ٢٠٠١، والتي كانت الأولى من نوعها لزعيم خليجي. ثم زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز (حين كان ولياً للعهد) إلى موسكو في سبتمبر ٢٠٠٣.

تزامن ذلك مع بدء توسيع دائرة الاهتمام الروسي وطرق الأبواب التي لم تحتل أولوية تذكر في فترة رئاسة بوتين الأولى، وأهمها المنطقة العربية وخاصة منطقة الخليج. فقد هدفت زيارته الأولى للمنطقة عام ٢٠٠٥ والتي شملت مصر وفلسطين إلى ما يمكن تسميته "إظهار النوايا"، حيث عكست رغبة القيادة الروسية في إحياء التعاون مع دول المنطقة ودفعه قدماً في شتى المجالات وإبراز قدرات روسيا الحالية وما يمكن أن تقدمه للدول العربية لاسيما في المجال التقني، وهو الأمر الذي تأكد في زيارة بوتين الثانية لمنطقة الخليج في فبراير ٢٠٠٧ والتي ضمت المملكة العربية السعودية وقطر والأردن، ومثلت الزيارتين بحق نقطة تحول في السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية ومنطقة الخليج على وجه الخصوص.

فروسيا لا تسعى إلى تحقيق مكاسب سياسية أو ممارسة دور أمني أو عسكري وإنما إلى شراكة إستراتيجية بالمعنى الاقتصادي والتقني ذات عائد اقتصادي مباشر لروسيا، ودور تنموي حقيقي لدول المنطقة.

يأتي هذا في إطار توجه القيادة الروسية لتوظيف السياسة الخارجية بصفة عامة وتجاه المنطقة خاصة لخدمة متطلبات النهوض الاقتصادي الداخلي. ولقد أشار الرئيس الروسي بوتين إلى ذلك صراحة حيث أكد أن "الوضع في المنطقة يؤثر على الاقتصاد العالمي وعلى قطاع الطاقة نو

الأهمية البالغة بالنسبة لروسيا، مما يحتم تفعيل سياسة موسكو في المنطقة لأسباب تبدو اقتصادية بحتة على نحو ملحوظ".

وتركز هذه الورقة على الأبعاد الإستراتيجية والأمنية للسياسة الروسية في منطقة الخليج، وذلك في إطار أربعة محاور أساسية تمثل القضايا الهامة ذات الصلة.

#### أولاً: أمن الطاقة:

يمثل قطاع الطاقة في روسيا عصب الاقتصاد القومي الروسي وعماد النهضة الاقتصادية التي تمّ الإشارة إليها، وعليه تتعدّد الآمال في مزيد من النمو الاقتصادي والاجتماعي، فلا مستقبل حقيقي لروسيا دون تأمين حد أدنى لأسعار النفط العالمي، توفر روسيا من خلاله عوائد تكفي لتطوير باقي قطاعات الإنتاج وتحقيق التحسن المنشود في مستوى دخل المواطن الروسي والارتقاء بالخدمات المختلفة المقدمة له من صحة وتعليم ومواصلات وغيرها، وتضمن به أيضاً استقلالية قرارها الخارجي وقدرة على التأثير وممارسة دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي.

فالنفط يسهم بنحو ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي الروسي، أي أن انخفاضاً بمقدار دولار واحد في سعر برميل النفط يصيب الخزينة الروسية بخسارة تتراوح بين ١-١,٤ مليار دولار سنوياً، وتشكل الصادرات السلعية الروسية، وخاصة من النفط والغاز الطبيعي والمعادن، حوالي ٨٠٪ من إجمالي الصادرات الروسية، وتتشابه روسيا في ذلك مع دول الخليج حيث يسهم النفط بنحو ٤٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج وهو ما يعادل ٧٥٪ من إيراداتها العامة، و ٨٥-٩٠٪ من الصادرات الخليجية.

في هذا الإطار تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها السعودية باعتبارها أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وروسيا التي تأتي في المرتبة الثانية مباشرة. فروسيا تمتلك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطيها من الزيت الخام بحوالي ٦٠ بليون برميل (٤,٦٪ من الاحتياطي العالمي)؛ وتستأثر بنحو ٤٠٪ من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، حيث تقدر احتياطيها من الغاز الطبيعي بنحو ١,٧ كوادريليون قدم مكعب (٢٧,٥٪ من الاحتياطي العالمي).

وقد أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على ضرورة النظر إلى روسيا الاتحادية ودول الخليج، لاسيما السعودية، كحليفين في سوق الطاقة العالمية، وليس منافسين أحدهما للآخر، وذلك بقوله: "نحن متحالفون مع المملكة وشركاء معها في تلبية حاجات الأسواق العالمية من الطاقة ولدينا مصالح مشتركة كثيرة في هذا المجال"، كما أكد العديد من المسؤولين الروس أن روسيا لن تكون بديلاً عن النفط الخليجي، وأن اتفاق الشراكة النفطية الموقع مع الولايات المتحدة هو في إطار ضيق ومحدد لتأمين كميات من النفط تتناسب واحتياجات تطور الاقتصاد الأمريكي.

هذا التنسيق والتعاون بين روسيا ودول الخليج في مجال الطاقة يتم في إطار محورين أساسيين:

**أولهما:** الحفاظ على استقرار السوق النفطية وضمان حد أدنى لأسعار النفط، وذلك من خلال التحكم في حجم الإنتاج، خاصة وأن روسيا

تشارك في اجتماعات أوبك كمراقب. ويشار في هذا الصدد إلى تعهد موسكو بالتعاون مع دول أوبك في جهودها لخفض الإنتاج خلال عام ٢٠٠١، حيث قررت خفض إنتاجها بمقدار ١٥٠ ألف برميل يومياً للحفاظ على الأسعار. ويفسر هذا أيضاً سعي موسكو للانضمام رسمياً إلى منظمة أوبك، وهو ما أكده العديد من المسؤولين الروس ومنهم يفجيني بريماكوف، رئيس وزراء روسيا الأسبق ورئيس الغرفة التجارية والصناعية الروسية.

**وثانيهما:** تغلغل شركات النفط الروسية في قطاع النفط الخليجي من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الإنتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية، حيث تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيمياويات في العالم من خلال ١٥ شركة كبرى بفروعها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم فيما تعد دول المجلس ثاني أكبر منتج. وتعتبر الشركات الروسية خاصة "لوك أويل" و"غاز بروم" من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة.

وهناك العديد من المشروعات التي بدأت بالفعل بين روسيا وعدد من دول الخليج، والتي تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال. فعلى سبيل المثال أنشأت شركة لوك أويل وشركة النفط الوطنية السعودية عام ٢٠٠٤ مؤسسة "لوكسار" المشتركة لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة ٣٠ ألف كم<sup>٢</sup> لمدة ٤٠ سنة، وتمتلك لوك أويل ٨٠٪ من أسهمها. كذلك، اشترك شركتي "سينفط" و"لوك أويل" الروسيتين في تطوير حقول النفط الكويتية الأربعة الشمالية، وهي مشاريع تتراوح تكلفتها بين ٧-٨ مليارات دولار. أيضاً المشروعات

النفطية المشتركة ومنها التعاون مع سلطنة عمان في إطار مشروع "كونسورتيوم" لمد خط أنابيب في منطقة بحر قزوين لنقل النفط من كازاخستان عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيك الروسي على البحر الأسود، وتشارك فيه سلطنة عمان وروسيا وكازاخستان، وقد دخل المشروع حيز التنفيذ في نوفمبر ٢٠٠١.

#### ثانياً: توازن القوى الإقليمي:

أثار التعاون العسكري بين روسيا وإيران مخاوف عدة، لاسيما لدى دول الخليج، من أن يؤدي إمداد روسيا لإيران بتقنيات عسكرية متقدمة إلى تنامي القدرات العسكرية الإيرانية إلى حد الإخلال بتوازن القوى الإقليمي في منطقة الخليج.

ويفسر هذا الضغوط الشديدة التي مارسها الولايات المتحدة الأمريكية لوقف التعاون العسكري بين روسيا وإيران والتي أدت إلى توقيع اتفاق سري بين رئيس الوزراء الروسي -آنذاك- فيكتور تشرنوميردين وآل جور نائب الرئيس الأمريكي في عام ١٩٩٥ يقضي بتوقف موسكو عن تزويد إيران بأي أسلحة تقليدية متطورة بدءاً من عام ٢٠٠٠.

ولكن على عكس ما كان متفق عليه وما كانت تتوقعه وتأمله واشنطن، فقد شهدت العلاقات الروسية الإيرانية تطوراً مطرداً على الصعيد العسكري والاستراتيجي منذ عام ٢٠٠٠.

ففي ديسمبر ٢٠٠٠، قام وزير الدفاع الروسي بزيارة إيران في أول زيارة من نوعها منذ الثورة الإسلامية معلناً استئناف التعاون العسكري بين البلدين، وهو ما مثل خرقاً صريحاً لاتفاق تشرنوميردين - آل جور. ورغم

الهجوم الذي شنته الولايات المتحدة والانتقادات الحادة التي وجهتها لموسكو، إلا أن هذا لم يثنى روسيا عن عزمها. وجاءت زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي لموسكو في مارس ٢٠٠١ لتؤكد عمق العلاقات بين البلدين وثبات التوجه الروسي نحو تعزيز التعاون العسكري والاستراتيجي مع إيران.

فقد أكد الرئيس الروسي بوتين أن روسيا ستمضي قدماً في بيع أسلحة دفاعية لإيران، وأن لإيران الحق في ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، وأن التعاون العسكري بينهما هو مجرد تعاون بين شريكين ولا يستهدف طرف ثالث، وإنه لخدمة أهداف دفاعية بحتة.

في هذا الإطار، تمّ الإعداد لعقود وصفقات جديدة من الأسلحة الروسية لإيران تقدر بـ ٧ مليارات دولار، وتتضمن بيع إيران أنواع حديثة من الدبابات والغواصات والمقاتلات ومنظومات الدفاعات المضادة للأهداف الجوية بعيدة المدى، إضافة إلى تحديث ما بحوزتها من أسلحة سوفيتية الصنع، وتضمن ذلك صفقة إمداد إيران بالمجمعات الصاروخية المضادة للطائرات (تور- م ١) عام ٢٠٠٦ والتي تبلغ قيمتها ٧٠٠ مليون دولار، هذا إلى جانب ثمانية صهاريج جوية لتزويد الطائرات الإيرانية بالوقود إبان التحليق، وتحديث طائرات الانقضاض "سو - ٢٤" والدبابات "تي - ٧٢" والمقاتلات "ميغ - ٢٩".

ونظراً لأنه من المعروف أن دول الخليج تعاني من اختلال هيكلية كبير على مستوى نظام التسلح فيها، وتحديداً في قدراتها الصاروخية مقارنة بما لديها في مجالات التسلح الأخرى، في ظل امتناع الولايات المتحدة والدول الغربية تقليدياً عن تزويد دول الخليج بقدرات صاروخية ضاربة، فأبعد صاروخ لدى دول المنطقة، وفقاً لبعض المصادر، هو الصاروخ

(CSS-2) الصيني الذي يبلغ مداه ٢٤٠٠ كيلومتر، وتملكه المملكة العربية السعودية منذ العام ١٩٨٨، هذا في حين نجحت إيران بالتعاون مع كل من روسيا والصين في تطوير قدراتها الصاروخية الباليستية على نحو ملحوظ.

والواقع إن موسكو تتظر إلى التعاون العسكري ومبيعات الأسلحة سواء لإيران أو غيرها من دول العالم نظرة اقتصادية بحتة. وتسعى روسيا إلى تنشيط صادراتها من الأسلحة، ليس انطلاقاً من اعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله عوائدها من مورد هام للدخل القومي، وقد أبدت روسيا استعداداً كاملاً لبيع منظومات متقدمة من الأسلحة والمعدات العسكرية لدول الخليج وغيرها من الدول العربية، ودون أي قيود سياسية أو تفيد برؤية معينة لما يجب أن يكون عليه ميزان القوى في المنطقة، إلا إنه في ظل الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً على واردات منطقة الخليج من الأسلحة لم يحدث تقدم يذكر في هذا الإطار.

ففي نوفمبر ١٩٩٣ تم إبرام اتفاق دفاعي بين روسيا والكويت لمدة عشر سنوات تضمن إجراء مشاورات منتظمة بين وزارتي الدفاع في البلدين، وإجراء مناورات عسكرية مشتركة في الخليج العربي، وعقد صفقات أسلحة وتدريب الكوادر العسكرية الكويتية، كما تضمن النص على التزام روسيا بمساعدة الكويت في إزالة الخطر الذي يهدد سيادته واستقلاله ووحدة أراضيه ورد العدوان عنه، وفي هذا الإطار تعاقدت روسيا مع الكويت في نوفمبر ١٩٩٣ على صفقات أسلحة تقدر قيمتها بـ ٧٦٠ مليون دولار، كما أجريت مناورات بحرية روسية كويتية لمدة ١٢ يوماً وذلك في ديسمبر ١٩٩٣.

وإذا كان هذا الاتفاق ذا أهمية اقتصادية لروسيا، فإنه كان ذو أهمية أمنية للكويت في حينه باعتباره رسالة موجهة إلى بغداد بأن القوى الكبرى في العالم تحمي الكويت، بما فيها روسيا، الحليف التقليدي للعراق آنذاك.

وعقب وصول بوتين إلى السلطة استمر التوجه الروسي نحو تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول الخليج مع التركيز على تنشيط تجارة السلاح لدول الخليج.

في هذا الإطار قامت روسيا بإمداد الكويت بما قيمته ٩ ملايين دولار، من الأسلحة اليدوية الخفيفة (الرشاشات)، وسيارات نقل الجنود المدرعة من نوع BMP، وجهاز إطلاق الصواريخ من طراز سميرش، كما ترسل روسيا ٢٠ خبيراً -مدنياً وعسكرياً- سنوياً لتدريب الكويتيين على استعمال الأسلحة، وصيانة الأجهزة روسية الصنع. كذلك، تقدمت روسيا بعرض إلى كل من الإمارات وقطر يتضمن إمداد الدولتين بأنظمة الصواريخ (أ س ٣٠٠ وأ س ٤٠٠) القادرة على اعتراض صواريخ كروز أو الصواريخ المسماة بصواريخ المسرح والتي لها طابع تكتيكي وذلك خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤.

وقد أعلنت الدولتان اهتمامهما بالعرض الروسي كما كان العرض محل بحث خلال زيارة أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني لموسكو في ديسمبر ٢٠٠١.

خلاصة القول، إن مبيعات السلاح الروسية إلى إيران لا ترتبط برؤية روسية لميزان القوى الإقليمي وليس سعياً للتأثير فيه لصالح طرف دون آخر. وإذا كانت روسيا قد أبدت استعداداً واضحاً لدفع التعاون

العسكري مع دول الخليج قدماً وإمدادها بما تحتاجه من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية، فإنه بقي علي دول الخليج أن تتفهم معطيات هذا التعاون، وأن تقتنص الفرصة السانحة لتطوير منظوماتها الدفاعية على النحو الذي يعزز توازن القوى لصالحها.

### ثالثاً: القدرات النووية والتوازن التقني بالمنطقة:

رغم أن السلاح النووي أثبت إنه ليس سلاح قتالي بالمعنى التقليدي، فمنذ اختراع هذا السلاح ورغم ما شهده من تطوير من حيث القدرة التدميرية وتقليص حجم القنبلة النووية فإنه لم يستخدم إلا مرتين فقط وكان ذلك من قبل الولايات المتحدة في ٦ و ٩ أغسطس ١٩٤٥ على هيروشيما وناجازاكي، ومنذ ذلك الحين لم يستخدم السلاح النووي ولم تستخدمه الولايات المتحدة ذاتها في حروبها اللاحقة.

ولكن يظل امتلاك التكنولوجيا النووية، سواء للاستخدامات السلمية أو العسكرية، أمراً يضيف إلى القدرات الشاملة والمكانة الدولية لأي دولة، ويرتقى بها إلى مصاف الدول "الفاعلة" دولياً أو على الأقل إقليمياً ويكسبها تأثيراً واستقلالية نسبية في قرارها. ولذا كان حرص العديد من الدول على امتلاك مثل هذه التكنولوجيا النووية بغض النظر عن تحويلها للاستخدام العسكري أم لا، فبمجرد امتلاك هذه التكنولوجيا وامتلاك "القدرة" على توظيفها للاستخدامات العسكرية حتى ولو لم تقم الدولة بذلك فعلاً كما هو الحال بالنسبة لليابان وألمانيا يجعل من الصعب تجاهل إرادتها أو الاعتداء على مصالحها.

وفى هذا يكمن التخوف من البرنامج النووي الإيراني الذي سيضيف دون شك الكثير للقدرات الإيرانية الشاملة حتى ولو توقفت به إيران عند الاستخدامات السلمية كما تؤكد دائماً، الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التفكير في تطوير عدد من مشاريع الطاقة النووية المقترحة وإمكانية أن تكون روسيا الشريك الأساسي في تنفيذها، وذلك على غرار التعاون الروسي مع إيران. وقد أعلن مجلس التعاون الخليجي عن رغبته هذه في تطوير برنامج نووي للاستخدامات السلمية.

ومن جانبها تؤيد روسيا امتلاك دول الخليج العربي للطاقة النووية للأغراض السلمية وأعربت عن استعدادها الكامل لتطوير التعاون في هذا المجال. وكان ذلك من بين المجالات التي تمّ بحثها خلال زيارة الرئيس بوتين للمملكة العربية السعودية في فبراير ٢٠٠٧. وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في فبراير ٢٠٠٧ على: "تأييد بلاده لحق دول الخليج في الحصول على الطاقة النووية لأغراض سلمية"، خاصة وأنهم أعضاء في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية.

ويأتي هذا متسقاً مع التوجه العام للسياسة الروسية فيما يتعلق بنشر التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، حيث تنظر روسيا نظرة اقتصادية بحتة لهذا الأمر وتعتبرها "صفقة" ولا تضع أي قيود سياسية على التعاون مع أي دولة في هذا المجال طالما تمّ ذلك علناً وتحت الرقابة الدولية لوكالة الطاقة الذرية. وكان الرئيس بوتين قد اقترح في يناير ٢٠٠٧ إنشاء شبكة من مراكز التخريب ومعالجة الوقود تحت مراقبة دولية بهدف إتاحة الفرصة أمام الدول النامية للحصول على الطاقة النووية دون إثارة تخوف أو معارضة من جانب القوي الكبرى لاسيما الولايات المتحدة.

كذلك بدأت روسيا بناء أول محطة عائمة للطاقة النووية في العالم وذلك في حوض سري لبناء الغواصات في البحر الأبيض، ومن المقرر انتهاء العمل بها عام ٢٠١٠، وذلك ضمن خطة تستهدف بناء ست محطات إضافية. وتبلغ تكلفة المحطة النووية العائمة ٣٥٢ مليون دولار، وتتضمن مفاعلان نوويان يستخدمان يورانيوم مخصب لأقصى درجة وتصل طاقتها إلى ٧٠ ميجاوات ويمكنها أيضاً تحلية مياه البحر، وتأمل روسيا أن تصدر محطات الطاقة العائمة لتستخدم في البحار من المحيط الهندي إلى المحيط الأطلسي، ويقول مسئولون روس أن المحطات العائمة آمنة لمد المناطق الفقيرة بالطاقة، وأيضاً النظم الاقتصادية المتلفة على العقود في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية دون خطر نشر التكنولوجيا النووية.

#### رابعاً: الاستقرار الإقليمي وأولوية مفهوم الأمن الجماعي:

لاشك أن روسيا معنية لدرجة كبيرة بالاستقرار في منطقة الخليج، وذلك بالنظر إلى مصالحها الحيوية في المنطقة والسابق الإشارة إليها، إلى جانب التطلع الروسي إلى الاستفادة من السوق والاستثمارات الخليجية الهائلة، ومن ذلك مساهمة الكويت في أعمار ميناء موماشك في شمال روسيا والتي تقدر بحوالي ٦٦ مليون دولار وذلك منذ أغسطس ١٩٩٧. أيضاً، الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لدول الخليج في تصريف المنتجات الروسية إلى الأسواق الآسيوية عبر تجارة الترانزيت؛ خاصة على ضوء مشروع الطريق البري الذي سيربط وسط أوروبا بآسيا مروراً بالشرق الأوسط والذي وقع الاتفاق الخاص به وزراء النقل في روسيا وإيران والهند في سبتمبر ٢٠٠٠ على هامش أعمال مؤتمر أوروبا آسيا للنقل بمشاركة ٢٧ دولة، فيما وصف بأنه أكبر مشروع لطريق دولي على مدى العقود الأخيرة بتكلفة تبلغ حوالي ٣ مليارات دولار.

كذلك تسويق التكنولوجيا الروسية في المجالات المختلفة، ومن ذلك التعاون مع المملكة العربية السعودية لإطلاق ستة أقمار صناعية سعودية تستخدم في مجال الاتصالات واستشعار الأرض عن بعد نقلتها الصواريخ الروسية إلى المدار الكوني منذ سبتمبر ٢٠٠٠.

ولذا فإن التفجيرات والأنشطة الإرهابية التي شهدتها المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، أمراً يهدد المصالح الروسية القائمة والمستقبلية على نحو مباشر. وفي هذا الإطار كان الاهتمام الروسي بدفع التعاون في مجال مكافحة الإرهاب مع دول الخليج وهو أمر يتسق مع التوجه العام لسياسة روسيا في هذا الخصوص.

فروسيا ترى في الإرهاب تهديداً عالمياً يجب أن تتضافر لمقاومته والقضاء عليه كل دول العالم. إلا أن رؤيتها لمعالجة ظاهرة الإرهاب تختلف جذرياً عن نظيرتها الأمريكية أو حتى الأوروبية، وذلك على النحو التالي:

- من ناحية تدرك روسيا إن القضاء على الإرهاب لن يكون "بالحرب" ولكن بالتعاون الجاد بين أجهزة الاستخبارات واكتشاف مصادر تمويله وقطع دابرها، وقد استحدث الرئيس بوتين منصب ممثل الرئيس الخاص لشؤون التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب الذي يشغله أناتولي سافونوف إيماناً بأهمية التعاون بين الدول وتضافر الجهود لمواجهة الإرهاب. وكان تأكيد القيادة الروسية على أن مكافحة هذا "الشر" بفعالية ونجاح تتطلب توحيد الجهود وتعلم التحدث بلغة واحدة والتخلي عن سياسة الكيل بمكيالين في تعريف الإرهاب.

- إن مكافحة الإرهاب لا بد وأن يأتي في إطار الشرعية الدولية، ويجب أن تقوم الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في هذا الخصوص. فقد أكد وزير الدفاع الروسي (السابق) سيرجي إيفانوف في كلمته في اختتام المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس روسيا - الناتو حول "دور العسكريين في مكافحة الإرهاب" بأن على الأمم المتحدة أن تؤدي دور منظم ومنسق الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي، وأن الانتقال إلى أعمال أحادية الجانب في مكافحة الإرهاب يمكن أن يعني انهيار التحالف المناهض للإرهاب. وأن أية أعمال من جانب الدول والمنظمات الدولية ضد الإرهاب، بما في ذلك الأعمال العسكرية، يجب أن تقوم على مبادئ وأعراف القانون الدولي، وأن تتناسب الأخطار، وأن تختبر اختباراً دقيقاً من حيث عواقبها.
- أن تكون مكافحة الإرهاب متسقة مع احترام حقوق الإنسان، فقد أكد الرئيس بوتين أن مكافحة الإرهاب لا يمكن أن تكون حجة لتقييد حقوق الإنسان ولعرقلة التواصل بين الشعوب.
- إلا إن الاختلاف الجوهرى بين روسيا والولايات المتحدة وأوروبا فيما يتعلق بملف الإرهاب يكمن في أن روسيا لا ترى في إيران راعياً للإرهاب، وإن إثبات تورط أي دولة في دعم الأنشطة الإرهابية هو مسؤولية الأمم المتحدة وليس أي دولة في العالم منفردة. كذلك، وعلى حين تدرج الولايات المتحدة كل من حزب الله في لبنان ومنظمة حماس بفلسطين ضمن قوائمها للمنظمات الإرهابية، لا تعتبرهما روسيا كذلك، وقد رحبت روسيا بحكومة حماس واستقبلت خالد

مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، مرتين في موسكو منذ فوز حماس بالانتخابات البرلمانية.

على ضوء المنطلقات السابقة أيدت روسيا جهود البلدان العربية عامة ودول الخليج خاصة في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك التدابير الخاصة بمنع جمع الأموال لتمويل النشاط الإرهابي. كذلك، استطاع بوتين بذكاء أن يربط ما يجري في الشيشان بظاهرة الإرهاب ويحظى بتفهم دول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية للموقف الروسي من القضية الشيشانية والذي يرفض تماماً إجراء أي مباحثات مع القادة الشيشانيين المنشقين والذين يعتبرهم الكرملين "إرهابيون".

من ناحية أخرى، تدرك روسيا من خلال قراءة صائبة للواقع في منطقة الخليج العربي أن حفظ الأمن والاستقرار بالمنطقة رهناً بإرادة مجموعة من الفاعلين في الإقليم وخارجه، وأن التوافق والتفاهم بين هؤلاء الفاعلين هو العامل الحاسم في تحقيق الاستقرار الإقليمي. ولذا فإن تطوير نظام للأمن الجماعي هو الصيغة الأمثل لضمان أمن الخليج العربي من وجهة النظر الروسية، وذلك على غرار تجارب أخرى مثل مجموعة شنغهاي التي أصبحت منظمة للأمن والتعاون الإقليمي تضم روسيا والصين وأربعة من دول آسيا الوسطى. وتختلف الرؤية الروسية في هذا الخصوص تماماً عن رؤية دول كبري أخرى والتي ترى في العلاقات والتفاهمات الثنائية بينها وبين دول الخليج العامل الأهم في تحقيق الاستقرار من عدمه في المنطقة.

وقد أكدت وزارة الخارجية الروسية هذه الرؤية في أكثر من مناسبة. فقد دعا وزير الخارجية الروسي (السابق) إيغور إيغوروف خلال جولته له في

منطقة الخليج في نوفمبر ٢٠٠٠ إلى إقامة منظومة أمنية إقليمية في منطقة الخليج تضم دول مجلس التعاون الست إلى جانب العراق "وجيرانه"، وتتضمن إجراءات لبناء الثقة وتأخذ في الاعتبار مصالح كافة الدول في المنطقة، وأبدي استعداداً روسياً للوساطة في هذا الشأن.

كما أكد المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الروسية الكسندر ياكوفينكو في يونيو ٢٠٠٤ أن روسيا "تقترح صياغة خطة أمن جماعي في منطقة الخليج العربي ثم نشرها في منطقة الشرق الأوسط .....". تلي ذلك مباشرة دعوة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى صياغة تصور للأمن الجماعي في منطقة الخليج، وذلك في كلمته التي ألقاها في اجتماع مجلس روسيا الناتو في اسطنبول في يونيو ٢٠٠٤.

#### خاتمة:

إن تطور السياسة الروسية تجاه منطقة الخليج على النحو السابق بيانه يشير إلى ثلاث حقائق أساسية:

**أولها:** بروز أبعاد ومفاهيم أخرى للأمن إلى جانب مفهوم الأمن العسكري بمعناه التقليدي، أهمها أمن الطاقة، وأن حروب الغد ستكون دفاعاً عن هذه الأبعاد الجديدة للأمن، ولعل الاحتلال الأمريكي للعراق هو "بداية" هذا التوجه في السياسة الدولية.

**ثانيها:** زوال التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول العلاقة بينهما من الصراع والتنافس إلى "الشراكة الإستراتيجية" القادرة على احتواء الخلافات وتسويتها على النحو

الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي، فلم يعد هناك شرق أو غرب، ولكن هناك ثمانية كبار تتقدمهم الولايات المتحدة وبينهم روسيا، ومن ثم فإن هناك حدود للمواجهة الروسية مع الولايات المتحدة، والتي تقتصر غالباً على الوسائل الدبلوماسية والسلوك اللفظي، ولا يجب علينا المراهنة على موقف روسي يمثل تحول جذري عن التوجهات العامة للسياسة الدولية المتفق عليها من جانب الثمانية الكبار.

**ثالثها:** إن القراءة المتأنية لخبرة التعاون مع روسيا في الماضي وما يمكن أن تقدمه للدول العربية ومنها دول الخليج في الحاضر والمستقبل تؤكد أنها تمثل، دون شك، شريكاً جيداً وأساسياً، فلديها الخبرة والتكنولوجيا، والرغبة الصادقة في تقديم مساعدة حقيقية وفعالة. فالسياسة الروسية أصبحت أكثر برجماتية وأكثر تحرراً من القيود الأيديولوجية والسياسية عن السياسة الأمريكية ذاتها. وقد وضعت روسيا معياراً موضوعياً للتعاون مع أي دولة ألا وهو العائد الاقتصادي من التعاون في أي مجال بما في ذلك المجال العسكري.

ولذا فإن العامل الحاسم هو في قدرتنا نحن العرب عامة وقدره دول الخليج على الاستفادة مما تتيحه روسيا من إمكانيات لتطوير قدراتنا الذاتية، الأمر الذي يتوقف على وجود رؤية واضحة وصادقة تحدد أين نحن وماذا نريد أن نكون في المستقبل.

#### هوامش الدراسة:

Vladimir Putin, One Must Always Strive to Attain Big Victories,  
International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 1- 7.

- Sergey Lavrov, 60 Years of Fulton: Lessons of the Cold War and Our Time, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 8-12.
- Yevgeni Primakov, Russia's Foreign Policy in 2005 Was Successful in Every Area, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 13 - 22.
- Anatolii Torkunov, Groundwork for the Future, International Affairs (Moscow), vol.52, no.2, 2006, pp. 23 27.
- Andrei Melville and Tatiana Shakleina (eds), Russian foreign policy in transition: concepts and realities, (New York: CEU Press), 2005.
- Dmitri Trenin, The end of Eurasia: Russia on the border between geopolitics and globalization, (Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace), 2002.
- Ekaterina Usova, Russia in the Middle East and Central Asia: Dimensions and Problems of a Young Independent State's Foreign Policy, Unpublished Paper.
- Hannah Carter and Anoushiravan Ehteshami (eds.), The Middle East's relations with Asia and Russia, London; (New York: RoutledgeCurzon), 2004.
- Leading Russia: Putin in Perspective: Essays in Honour of Archie Brown, (Oxford: Oxford University Press), 2005.
- Reducing poverty through growth and social policy reform in Russia, (Washington, D.C.: World Bank), 2005.
- Richard F. Staar, Russia and the Islamic Middle East, Mediterranean Quarterly, 1997.
- Richard K. Herman, Russian Policy in the Middle East; Strategic Change and Tactical Contradictions, The Middle East Journal, vol, 48, no.3. Summer 1994.
- Roger E. Kanet & Alexander V. Kozhemiakin (eds.), The Foreign Policy of the Russian Federation, (New York: Macmillan Press LTD), 1997.

Russia and the Moslem world, (Moscow: Russian Academy of Sciences Institute for Scientific Information in Social Sciences, Institute of Oriental Studies), 2005.

Adam Tarock, Iran and Russia in Strategic Alliance, Third World Quarterly, vol. 18, no., 2, 1997.

Brenda Shaffer, Partners in Need: The Strategic Relationship of Russia and Iran, (Washington: Washington Institute for Near East Policy), 2001.

مسح شامل لموقع وكالة أنباء نوفوستي الروسية.

مسح شامل لموقع وكالة إنتر تاس الروسية.

\*\*\*\*

"أوراق الشرق الأوسط"  
ساحة مفتوحة أمام جميع النماذج الفكرية.  
والمقالات المنشورة لها لا تعتبر بالضمانة عن  
"مركز دراسات الشرق الأوسط"



المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط